The state of the s

و ۲۲تشر ین ڈانی ۱۹۴۱

عمان: الاحد في ١٢ رجب ١٣٥٠

مذاكرات المجلس المتشريعي

افتتحت الجلسة الرابعة للدورة الاعتبادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ١٢ – ١١–١٩٣١لصادف يوم الخميس في الساعة العاشرة برئاسة عطوفة وكيل الرئيس وحضور اكثرية قانوبية ولم بتغيب عن الجلسة الاصالح باشا العوزان ومحمد باشا السعد

وكيل الرئيس – فليقرأ الضبط السابق

وكيل الرئبس – كان قدم العضو قاسم بك الهنداوي سوآ لا يتعلق بدائرة الصحة وحيث ان الدائرة المومى اليها ارسلت الطبيب تسير بك ليجاوب باسمها فليقرأ السوآل اولا:

· اصحیح ان مدیر الصحة العامة برسل في كل شهر تقر براً مفصلا عن اعماله واعمال دا تُرته الى مدير صحة فلسطين رأسا دون ان يكون للحكومة علماً بذلك ?

الطبيب تيسير بك - كلا ! غير صحيح

عادل بك - · اسأل الندوب المحترم فيما اذا كانت دائرة الصبحه ترسل ثقار يز الى مديرية صحة فلسطين من قبيل المعلومات فقط ام لا ?

الطبيب تبسير بك - ع رياشا رعم كالمرا بسام الزميل قاسم بك وفهمت منه أنه علم أن حضرة مدير الصحة عادل بك بالمرا الم يرسل من حبن الى اخر بعض المعلومات الى مدير صحة فلسطين عن الامور الصحية فيشرق الاردن ولهذا قدم هذا السوآلمستفسراً عن حقيقة الحبر وذكر فيه كلمة « تقرير » ولذلك ربما خطر على بال مدير الصحة ان القصد هوالتقرير الرسمي وليست المعلومات الغير رسمية التي شاع امر ارسالها من قبل مديرية الصحة:

فطالمًا بين حضرة المندوب عن الدائرة المومى اليها انه لابمكـنه ان يجبب على السوآل الفرعي فلا بدان نبين له رأي محلسا هذا فيما يتعلق في امرهذا السوال المار ذكره · ان المجلس يرغب ان يرى الحكومة محافظة على مظهر استقلالها وانلانظهر بمظهر كانها ثابعة لحكومة فاسطين لان ارسال التقارير الى فلسطين بمثابة الاعتراف ان مديرالصحة العام في فلسطين هو المرجع الاعلى لمديرية الصحة في شرق الاردن ولذلك نود ان يسمع المندوب عن مدير بة الصحة رغبة هذا المجلس لانه اذا صبح مابلغ بعضنا بجب أن يقلع عن هذه البدعةالسيئة لانها تنافي مظهر استقلال شرق الاردن

وكيل الرئيس – طالمــا فتــح باب السوآ لات يوجد لديناسوآ لا آخراً يتماق بدائرة الاثار ومدير الاثر اديب بك سيجيب عليه فليقرأ السوال :

اكتشفتها من ارضها وان قسماً كبيراً منها قد استأثرت به لنفها واخرجته من البلاد بدون حق و بدرن ان تقاسم الحبكومة به فهل لمدير بة الاثار ان تبين لنانفاصيل الحادث

قاسم الهنداوي

مدير الآثار ادبب بك – اريد ان ابين الى مجلسكم الموقر مالهذه البعثة الآثر بة من الفائدة الى هذه البلاد بالامور المتالية :

اولا – انفقت هذه المعثة آلاف الجنيهات على هذا المشروع الذي جاءت من اجله وافادت

ثانيًا - ان هذه البعثة احبت آثار جرش والذي بقايس بين جرش القديمة وبين ماهي عليه الآن لايسمه الا اعلان الشكر لهذه الجمعية المفيدة • اما ما عزي الى هذه الجمعية من انها اخذت قطعاً اثرية ارسلتها الىخارج البلاد فاني اخذت الجواب الكافي من المرجع المختص بامر محافظة الاتار وها انني

اشيرالي سوءال عضو المجلس النشريعي قاسم مك الهنداوي المرفق بكتاب فخامة رئيس الوزرام رخ رن - ۲۲ - ۱ - ۱ - ۲۲ تاریخ۷ - ۱۱ - ۲۲ وافید کم بان بعثة تنقیب الا ثار فی جرش الموالفة من المدرسة الامير كية لعلم الآثار في القدس وجامعة (بيل) بأمر بكا قدمنعت تصبر يحالليحة و هناك منذ تاريخ ٢٠٠٠ - ١٠٠ لغاية ٣٠٠ - ١٣٠ وقد عاودت العمل ثانية إعد ان انتوت ا ولا غرو فأن هذه البعثة منذ أن ابتدأت العمل في جرش وهي لاتزال تحت الراقبة الدقيقة بينه من الفسيفسا الومن غيرهاولم تصدر اي قطعة مامنها الى خارج بلاد الإمارة قط و بالإيجاز الورايا غير ممكن أن تستأثر هذه البعثة بأية قطعة أثر به الإبهرافةة حكومة سمو الأمير المعظم وبتصريح الصامن دائرة الاثارة برسل منه عادة نسخة إلى مدير الجارك والكوس حب الهاري الدائرة

بالحياة الاجتماعية والعمل الانساني ولا اخال المعلمين والوعاظ والمدرسين والمبشرين الامن هذا القبيل وهم في نظري احرى الناس بالتشجيع · فاستناداً الى هذه الاعتبارات التي انوقع من مجلسكم الموقر ان يجد لها محلاً فسيحاً من الاعتبار والتقدير انترح قبول التعديل المطلوب بالصيغة الحاضرة

عادل بك -- امافيها يتعلق من هذه المادة فاقول ان عطوفة وزير المالية قدد كر انه لا يوجد مدرسين ووعاظ ومبشر بن وانما ذكر هو الا الاشخاص باعتبار ان المعلمين الذين بدرسون في المدارس الطائفية يشتغلون ايضا في وظيفة الوعظ والتبشير فطالما انه لا يوجد في المنطقة من يسمى واعظ او مدرس او مبشر فلا ارى لزوم وضع هذه الاسها، في صيغة القانون طالما لا لزوم لها قطماً ولذلك اقترح لزوم حذف الكلات الثلاثة التي اشرت اليها ا

مترى باشا الزريقات — ان المعلمون سواء اكانو بدرسون في المدارس الخصوصية اوالاميرية هم اردنيون وتابعون لبرنامج المعارف لذلك ارى من الموافق قبول هذا القانون بصيغنه الحالية

شكري بك — يظهر ان الاستاذ عادل بك قد حرم كلامي من التدقيق والتأمل فاني عندما بحثت عن الوعاظ والمبشر بن قلت لانكاد نجدشخصاقد كرساوقاته جميم اللوعظ خاصة والتدر بس نفسه بالمعنى المقصود ، ار يد من ذلك انه قد يوجد عندنا اشخاص من هذا القبيل ولكن ليسوا متخصصين ومكرسين اوقاتهم بالدرجة التي نفهمها من هذه الالفاظ .

تم يقول الاستاذ عادل بك انه مادام هذا النوع لابوجد في شرق الاردن فمن الواجب ان لا ينص عليه فى القانون ، فرداً على هذه الملحوظة اقول ان القوانين لا توضع اللاوقات الحاضرة وانما لا ينص عليه فى القانون ، فرداً على هذه الملحوظة اقول ان القوانين لا توضع للاوقات الحاضرة وانما أوضع ثلاجيال البعيدة واذاً فلا اظن احد منا يجراً على القول بان شرق الاردن سوف تكون عرومة تلابد من الوعاظ والمبشر بن والمدرسين الذين يعالجوننا من الناحية الروحية ولذلك ارجو ان ينظر الى هذا القانون بعين الاعتبار فاننا نريد تشجيع الناس على انيان الاعمال الطيبة

ماجد باشا العدوان – اقترح تأجيل البحث في مشروع هذا القانون الى يوم الاثنين سعيد بك المفتي – انا احد الذين وافقوا على صيغة هذا القانون بصفتي احد اعضا اللجنة المالية غير انني انتبهت الآن الى نقطة جوهرية بعد ان ادلى الاستاذ عادل بك بملحوظاته لا ارى لزوما فابحث في هذه النقاط الجوهرية في الوقت الحاضرولا بأس من تأجيل المذاكرة في انقانون المذكور كا طلب الزميل ماجد باشا

وكيل الرئيس – موافقين على التأجيل ?

فوافق المحلس على ذلك

وكل الرئيس – عندنا مشروع قانون تعديل قانون الحارك والكوس لسنة ١٩٢١

الجمارك والمكوس قانونيا حق التخو يل بأصدار هكذا اثار الى خارج بلاد الامارة قبل اناصرح لها دائرة الآثار

قاسم بك الهنداوي – لاارى لزومًا للمناقشة حول هذا الموضوع طالمًا وان مدير الآثارادلى ماته

و كبل الرئيس - لجنة المالية انجزت عدة مشاريع قانونية و بعثتها الى المجلس الموقر · نفضل شكري بك

شكري بك — نظرت اللجنة الماليه في مشروع ذيل قانون التمتع فقررت وضعه بالصيغة التي سأتلوها الآن عليكم :

المادة الاولى – يسمى هذا القانون (ذيل قانون التمنع) المومرخ في ٣٤ محرم سنة ١٣٣٣ و يعمل به من تار ينخ نشره في الجريدة الرسمية

لم تكن هذه المادة موجودة في الاصل فوضعتها اللجنة جريًا على العرف المتبع في افتتاح القوانين بمادة تنص على اسمائها وعلى تواريخ البد بالعمل باحكامها ولا احسب الله يوجد في هذه المادة ما يستدعي البحث ولذلك افترح قبولها ووضعها بالرأي

وكيل أرئيس - هل لاحد الاعضاء . ايقال ?

ألمات أ

المادة النانية – يضاف الى المادة الثمانية عشرة منقانونالتمتع المذكور في المادة السابقة ماياً ثي: ١٥ – المدرسون والوعاظ والمبشرون ومعلمو المدارس الخصوصية ·

شكري بك – تذكرون ان الاستاذهادل بك قدطلب في الجلسة السابقة من المالية معلومات عن عدد المسلمين والوعاظ والمبشر ين والمدرسين وعن مدى تأثير الاستثناء المطلوب في موارد الحكومة ونزولا عند رغبة الاستاذة و سعيناللحصول على هذه المعلومات فظهر لذا بالنتيجة ان عدد المعلمين لا بتجاوز الستين في الوقت الحاضر وانه اذا استثنينا شخصاً في مدرسة طائفية في الحصن يشتغل في التعليم وفي الوقت ذاته بالوعظ او التبشير بعد الصلاة لا نجد شخصاً في هذه البلادقد كرس وقته بالرعظ والتدريس والتبشير بالمعنى الذي نفيه من هذه الكلمات ، امّا جملة ضريبة التمتع وقته بالرعظ والتدريس والتبشير بالمعنى الذي نفيه من هذه الكلمات ، امّا جملة ضريبة التمتع المتوظة أن تشجيع هو الا العدد فانها لا تتجاوز الدر (١٨) جنبها وهو مبلغ زهيد بالنسة للفائدة المتوظة أن تشجيع هو الا الاشخاص

احب بهذه المناسبة ان اذكر ان المادة « ١٨ » من قانون التمتع ننص على اعفاء الموافقين. والرسامين والاطباء والمعرضين والقابلات من ضريبة التمتع فاذا نظرنا الى اللون الواضع في .. هذه المادة نستنج ان غرض واضع القانون كان متما نمو تشجيع الاشخاص الدين نتصل اعمالهم

« يسمىهذا الـقانونقانونالكحول لسنة ١٩٢١ و يعمل بهمن تاريخ نشره في الجر بدة الرسمية»

« في هذا القانون واية انظمة تصدر بموجبه تشمل كلمة (الكحول) الكحول الصافية . والكحول المسمومة « المغيرة خواصها الطبيعية » ·

وتشمل (عبارة يتاجر في) يستورد وبخزن و يبيع او يحفظ للبيع ·

المادة الثانية: -

يُكري بك – في هذا المادة وردت كلمة انظمة وفي الاصل وردث هذه الكلمة ايضاً في المادتين (١١ و ١٢) ولكننا في اللجنة المالية قد استبدلنا لفظة انظمة بتعليمات لانه طلب في المادة «١١» ان تصدر انظمة من قبل مدير الجمارك بموافقة رئيسالوزراء ولا يجوز ان تصدرالانظمة بهذه الصورة · لذلك اقترخ ان تستبدل كلمة انظمة بتعليمات للمادة الثانية للغرض الذي ذكرته الآن ·

عوده بك -ماللقصد من كلمة « المغيرة خواصها الطبيعية » وقد سبق قبلها كلمة « المسمومة» حتى بتضج لنا الغرض وحتى لايبقى اي خلاف في فهم مآل المادة · ?

شكري بك — اذا لاحظتم في هذه العبارة الموجودة بين المعترضةينومعناها ان الكحولالتي مزجت بمادة اخرى والمتغيرة لونها ورائحتها وطبيعتها · هذا هوالمقصد ياعوده بك

عوده بك ـــ ولكن ان ادخال مادة على مادة لايغير الخواص الطبيعية

هادل بك — اعتقدانه في نظر علم الكيميا ان اللون والرائحة هما من الخواص الطبيعية لذلك فان هذا التغيير هو موافق لافن اذ متى قلنا الخواس الطبيعية يدخل فيها اللون والشكل والرائحة

شكري بك – او ميد الزمبل عادل بك في رأيه واعتقد ان هذا التغيير مرافق اصطلاحًالما هو.

عوده بك — انا مقصدي الرجوع الى الضبط فيما اذا حصل اختلاف · مثلاً ان النبيذ اذا تحول الى خل فهل يطلق عليه بانه تغيرت خواصه الطبيعية

سعيد بك -ماهو الكحول ياعوده بك .

عوده بك – كل المشروبات ·

و كبل الرئيس - الكمول ندخل في المشرو بات عوده بك ــ يجوز ان تكون المادة مفيرة خواصها الطبيعية ولكن غير مسمومة شكري بك – نظرت اللجنــة الماليــة في مشروع تعديل قانون الجمـــارك والمكوس فأقر له بالصيغة الاتية:

المادة الاولى :

يسمى هذا القانون تمديل قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٣١ و يعمل به من تاريخ نشره في

وكيل الرئيس – هل توافقون على قبول هذه المادة ?

فر فق المجلس على قبولها·

المادة الثانية:

يعتاض عن المادة الثانية عشرة المعدلة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ٩٢٦ بالنص التالي:--

تستوفى الرسوم الجمر كية بمقتضى التعريفة عن جميع البضائع المستوردة الى شرق الاردن من بلاد غير سور يا وفلسطين مع مراءاة احكاماي انفاق عقد او يعقد في المستقبل مع حكومة اية بلاد محاورة

شكري بك - ار يد بمناسبة هذه المادة ان اذكر ان المادة « ١٣ »من اتفاقية « حده» تقضى باعفاء البضائعالتي تمر من شرق الاردن مجلو بة من الحجاز ونجد الى سور يا ومنهــــا الى البلدين المذكور بن وهذاالنص لايتناول البضائع التي ترد من الحجاز ونجد الى شرق الاردنان الـتعامل فيما بتعلق برسوم الجمارك يجري على اساس التقابل واذاً فانه من حق شرق الاردن الطبيعي والدولي انلايمنجالاستثناء للبضائع التي ترد من البلاد الاخرى الاعلى اساس التعاون المتقابل بموجب اتفاق يعقد لهذاالغرض لذلك ارى ان التعديل المطلوب موافق للمصلحة واقترح وضعه بالرأي .

و كبل الرئيس - اضع المادة الثانية بالرأي .

فوافق المحلس على قبولها

وكيل الرئيس - اضع جموع انقانون بالرأي

فوافق المحلس على قبول مجموع المقانون وكيل الرئيس - عندنا قانون تنظيم بيم الكمول

شكري بك – تداولت اللجنة المالية في مشروع قانون تنظيم بيع الكحول وفي النتيجة اقرئه

بالصيغة التي سأتلوها علي

عوده بك – اذا سمح للناس ان تخزن كميات كبيرة في بيوتهم يسبب ذلك سوء الاستعال وضياع حقرق مصلحة الجمارك حيث يصعب على من يهمهم الامر من معرفة فيما اذا كانت تلك الكميات المخزونة في البيوتهي قد خزنت بقصد البيع ام للاستمال فيالبيوت وبجوز لتاجران بضع عند صديق له غير تاجر بقصد التمو به كميات وافرة من الكحول بقصدال يجارة فيها وفي ذلك مافيه من ضياع حقوق الخزينة وسوء الاستمال · اقترح قبول المادة بشكلها الموضوع

سعيد بك - لاار بد ان اكون قد سبقت مقرر اللجنة في اعطاء الجواب عن النقطة التي ذ كرها الزميل عادل بك غير اني اطمنه بان اللجنة اذاكرت في هذه النقطة مطولا فافظةالكحول لاتشمل أكثر من الاسبيرتو الذي يستعمل في البيوت لتنظيف الاشياء واللبوسات و «للابريموس» قمنعًا لاتهر بب وافقنا في اللجنة المالية على هذه الجملة بحيث لايمقل ان يشترى صاحب دارلدارها كاثر من ليتر واحد دفعة واحدة بقصدالاستعال ولا ارى مانعًا من قبول الصيغة كما هي "

شكري بك — اقترح وضع المادة الثانية بشكلها الحاضر بالرأي

وكيل الرئيس – اضع المادة المبحوث عنها بالرأي ·

فوافق المجلس على قبولها بالصيغة الآتية:

« في هذا القانون واية تعايمات تصدر بموجبه تشمل كلة « الكحول » الصافيــــة والكحول. المسمومة او المغيرة خواصها الطبيعية "

« لايجق لشخص ماان يتاجر في الكعول مالم بكن حاملا رخصة من مديرالجمارك و يكون. قد دفع عنها الرسوم بمقتضى جدول هذا القانون »

المادة الرابعة : «كل من وجدت في حوزته كميةمن الكحول تزيد على ليتر يعتبر انه يتاجر في الكحول»

المادة الخامسة: --

« تكون الرخص خاصة بالاشخاص الذكورة اساو هم فيها وغير قابلة للتحويلو يعمل؟ من اجل المحال المبيئة في الرخص ذاتها فقط و يجب ان ثملق في موقع ظاهر في المحل الذي رخص. قيه بالبيع و تنتهي كل رخصة في ٢٦ آذار ويجوز تجديدها بناء على طلب بقدم الى مدير الجارك»

حسين باشا الطراونه — هل المقصد من الكحول المسمومة هي التي صبغت وتغير لونها ام التي تغيرت خواصها الطبيعية ?

وكيل الرئيس – ارى ان الاوفق رفع هذه العبارة من المادة

عادل بك - نعم اذا رفعت هذه العبارة اوفق كما تفضل توفيق بك

شكرى بك – انا شخصياً ارى ان تكون العبارة هكذا « الكحول السمومة او المغيرة

معيدبك – لاارى من مانع يمنع قبول هذه العبارة التي اقترحها شكري بك وكيل الرئيس – اذا قبلنا اقتراح شكري بك نكون قد رصلنا الى النتيجة

عادل بك - ارغب ان يوضع انا القصد من كلمة « يخزن » هل انها تفيد « الخزن للبيع » او « الحزن مطلقا » واعني بذلك اذا كان صاحب داراراد ان يخزن فيبيته اكثرمن ليترمن الكمحول لاجل الاستعال فهل يكون تابعاً للرخصة ام لا ?لان المادة الرابعة قد جانت مطاقة اذ قالت «كل من وجدت في حوزته كمية من الكحول تز بدعلىليتر بعتبر انه يتاجر في الكحول »

فاذا نظرنا الى اطلاق هذه المادة ربما يخيل لنا ان القصد من كلمة « يخزن » هو الاطلاق ايضاً سوا ً أكان الحزن بقصد البيع ام للاستعال للحاجبات الخصوصية ·

شكري بك – كنت منتظراً من عادل بك ان يعترض على هذه النقطة التي تهدة بالطبع ولذلك اريد ان اطمنه فاقول ان هذا القانون لايتناول الآ الاسبيرتو ولا علاقة له بالمشرو بات الروحية الماكلمة (ويخزن) فأن المقصود منها الخزن المطلق في اي محل كان لانه لا يسع الحكومة ان تسمح بخزن كميات كبيرة من الكحول لان ذلك يشكل صعو بات ومشاكل لاتساعد على منع التهريب ولذلك من كان في بيته اكثر من ليتر واحد من الكحول بعتبر في نظر هذه اللائحة

عادل بك – لقد فهم من الايضاحات المطاة الآن ان هذه الكلمة هي كما جاء في المادة الزابعة باعتباركل من يوجد بحوزته اكثر من ليتر واحد من الكحول تاجراً وتابعاً للرخصة •

ار بدان الفت نظر المحلس الموقر ان كثيراً من الناس قد اعتادوا خزن مومونة دورهم من حين لأخركا أنه يوجد من الناس من يشترون كمية بجتاجوم السنة واحده من الكحول و بالطبع لم يكن القصد من هذا التجارة والكسب وعلى هذا لا يعمح أن يكونوا هو ولاء الاشخاض تابعين

المصلحة بصورة مستعجلة و بناء على ظروف لاتساعد على النر يث لذلك لاارى من بأس في قبول هذه المادة بصيغتها الحاضرة ·

عادل بك — ان المادة « ٦٢ » من القانون الاساسي تقول : « لا تفرض ضريبة الا بقانون» فلو فرضنا ان دائرة الجمارك ارادت تزبيد الرسم وتجعله جنيهان بدلا من جنيه واحد فكأنها فرضت على المكلف ضريبة جديدة الامر الذي يخالف الصراحة الواردة في القانون الاساسي ولا يكن ان يتصور العقل بوجود ظروف مستعجلة نقضى بالاسراع في تزييد او تنقيص الرسوم ومع ذلك لو فرض انه وجدت هذه الضرورة فللحكومة الحق في سن بعض القوانين المستعجلة انتظاراً لانعقاد المجلس التشريبي ومع ذلك ليس بالامر الهام الذي يجتاجه الى اعطاء مثل هذه الصلاحية الخطيرة بخد ذاتها والتي تناقض احكام القانون الاساسي الى دائرة من دوائر الحكومة .

ثم اذا نظرنا من الوجهة الثانبة اي تنقيص الرسم فأن هذا الامر ايضاً بتعلق بميزانية الحكومة وله شأن خطير · لذلك ومحافظة على صلاحيات المجلس وعدم انتقاصها في هذا الشكل اطلب حذف هذه المادة على ان يكون حق نقر ير الرسوم منحصر في المجلس التشر يعي بموجب قانون

حسين باشا الطروانه – او بد الزميل عادل بك في بيانانه وعدم التعدي على صلاحية المجلس. مقد .

اديب بك — تفضل الاستاذ عادل بك وقال انه عند الضرورة يجوز للمجلس التفنيذي أن يضع قانون ولكن تبادر لذهني أن احكام قانون الاساسي لايجوز ذلك ·

و كيل الرئيس — ولكن لايسهى عن البال ان المحلس التنفيذي لايمكنه اصدار قوانين موقة عند عدم انعقاد المحلس التشريعي الا في امور معينة مثل المحافظة على النظام اوالامن العام او لدرم خطرعام اولانفاق مبالغ مستعجلة غير مصدق عليها في الميزانية او في قانون خاص السيد الميزانية او في قانون خاص المعلم الميزانية الرقي قانون خاص المعلم الميزانية الرقي قانون خاص الميزانية الرقيق قانون خاص الميزانية الميزاني

شكري بك - ذكر عادل بك ان المقانون الاساسي بمنع فرض الضرية الا بقانون و ان كلة « فرض » من حيث المعنى هي عند التهديل والتغيير ونحن في هذه المادة نعطي الصلاحية لمدير الحارث بتغيير الرسوم عند الحاجة بموافقة المحلس التنفيذي وهذا لا يمنى فى حد ذاته فرضاً جديداً اذ يلوح لي ان المقصد من النص الوارد في القانون هو ان تبادر الحكومة الى فرض ضريبة جديدة لم تكن موجودة من قبل ملمذه الاعلبارات اشعر بفرق كبير بين كلة «فرض » وكلة « تغيير » لم تكن موجودة من قبل ملمذه الاعلبارات اشعر بفرق كبير بين كلة «فرض » وكلة « تغيير » أتميل انه من الممكن ان تضع الحكومة قانوناً خاصاً عند مالا يكون المحلس التشر يعيمنعقداً واقول ان الحكومة مقيدة في مواضع معينة وهذا الموضوع الابدخل ضمنها اذلك ليس من الممكن ان تضع

« يجوز لمدير الجمارك ان يفرض اصدار رخصة او تجديدها بناء على سبب معقول يبيـنـه كــتـابـة و يستأنف قرار الرفض المذكور الى رئيس الوزراء و يكون قراره في ذلك قطعيًا »

المادة السابعة: --

" يصرح لورثة المرخص له ان يتعاطوا العمل في المحل المرخص من اجله وذلك لنهاية مدة الرخصة اما اذا بيع المحل فعلى المشتري ان يحصل على رخصة خاصة به خلال شهر واحد. من تاريخ الاشترام»

قبلت

المادة الثامنة: -

« بيع الكحول بالتجوال ممنوع »

قبلت •

المادة التاسعة : -

« يجوز لمدير الجمارك بموافقة المجلس التنفيذي ان يغير الرسوم المعينة في جدول هذا الـقانون بموجب قرار بنشر في الجر يدة الرسمية »

عادل بك – لي كلام في هذا الموضوع : ان من احكام المقانون الاساسي ان يكون فرض الضرائب بموجب قانون وان رسم الرخصة المبين في هذا القانون هو عبارة عن ضريبة لموضع على الاتجار في السكحول ولاجل ذلك عرض على هذا المحلس المرقر الجدول المختص برسوم هذا المقانون للتصديق عليه .

ارى أن أعطاء الصلاحية لمدير الجمارك لتغيير هذه الرسوم الامر الذي يشمل التزييد يكون عفالفاً لاحكام القانون الاساسي ولهذا ارى أن ترفع هذه المادة من هذا القانون وعندما يرغب مدير الجمارك في زيادة الرسم أو انقاصه فيمكنه أن يراجع المجلس التشريعي لاجل أصدار قانون في هذا الشأن .

شكري بك – اذا نظرنا الى النص الوارد في هذه المادة نجد ان صلاحية التغيير قد منحت بوجب المادة التي ذكرناها وعندما يحصل تغيير بالاستنادالى هذه المادة يكون في الواقع مستند الى قانون اي الى صلاحية منحت بقانون وهذا لااراه منافياً للقالون الاساسي ولقد جرت الحكومة حتى الآن بعدة قوانين على هذه الاصول ثم اني اجد من المناسبان اذكران التغيير قد تقتضيه

الحكومة قانوناً مستعجلاً عند المزوم · وقال الاستاذ عادل بك انه لا يتصور ان هنالك ظروفاً هامة و بدورى اقول ان المقصد ايضاً من الرسوم الجمركية ان تكون خادمة لحماية المحصولات المحلية فقد تصادف آنياً حالة تدعونا للتفكيد بالمحصول الوطني من الكحول وتدعونا ايضاً للاستعجال في اتخاذ التدابير · فاذا كان المجلس في ذلك الوقت غير ماتئم لا تستطيع الحكومة ان تعمل شيئاً لحماية المحصولات لذلك اقترح قبول المادة التي نحن بصددها بصيغتها الحاضرة ·

عوده بك — اعتقد ان ما جاء به مدير الخزينة كاف القناعة وان ته ويض مدير الجمارك يتغيير ونعدبل الرسوم بموافقة المجلس التنفيذي ليس فيه ما يعارض احكم النقانون الاساسي لانه بعد ان يصدر هذا القانون و يصادق عليه من قبل المجلس التشريعي الموقر ومن قبل صاحب السمو المير البلاد المعظم بتخويل احد الموظفين سلطة ما فما يستعمله ذلك الوظف من السلطة فهو بالطبع موافق للقانون .

اما الفائدة من اعطاء هذه الصلاحية لمدير الجارك فاني ازيد على ما تفضل به مدير الخزينة ان التجار ربما بأتي لهم يوماً يستوردون اكثر بكثير من المعتاد استيراده الى البلاد واحيانا لايستوردون بالسنة كلها ماكانوا استوردوه بشهرواحد لذلك فمن مقتضيات المصلحة ان يكون مدير الجارك المسئول مروداً بالصلاحية النامة لكي لايضيع الفرص المناسبة فعند ملاحظة تكاثر ورود هذ الصنف فمن واجبه حينئذ ان يستفيد من الفرص و بطلب زيادة الرسوم منفعة للخزينة واذا رأى ان هذا الصنف في كساد وقل وارده عليه ان يتوسل بموافقة المحلس التنفيذي بتنقيص واذا رأى ان هذا الصنف في كساد وقل وارده عليه ان يتوسل بموافقة المحلس التنفيذي بتنقيص الرسوم خشية انتقاص موارد الحزينة وتشجيعاً لاستيراد هذا الصنف وأما اذاتر كنا المدير المسئول مكتوف الابدي حتى يلتئم المجلس التشريعي الموقر نكون اضعنا الفرص

عادل بك — آن هذا البغث الذي ابانه عوده بك وعطوفة وزير المالية هو خارج عن الصدد .

لاننا لسنا في صدد البحث في تانون الجارلة بل البحث مقتصر على رسم الرخص التي تو مخذ من بائمي .

الكعول ولاشأن لهذا الأمر قطعاً فيها ادلوه الزملاء حول المسائل التجار بة وغيرها وأرى فيها ابداه حضرة الزميل عوده بك من الرأى ما يجرنا الى انتقاص صلاحيات المجلس التشر يعي الموقر فيها اذا البعناه لانه يقول اذامنح مدير الجارك الصلاحية من قبل المجلس التشريعي في امر تزييد او تنقيص الرسوم المينة في الجدول فلا يكون هذا عناقص لاحكام المقانون الاساسي فاذا يحن تمشينا على هذا الرسوم المينة في الجدول فلا يكون هذا عناقص لاحكام المقانون الاساسي فاذا يحن تمشينا على هذا الاساوب يمكن أن بقدم البنا عدة مشاريع من هذا النوع تمنح الصلاحيات الواسعة لرومسام المصالحة في أن يتبد الرسوم واني المحلم النشريعي في تزييد الرسوم واني الرسوم الحفائل في إعطاء صلاحية وقل هذه الى اية مصلحة كانت فكما أن الضرائات عجب أن يقر

المجلس التشريعي فكذلك تزيدها او تنقيصها هو عائد للمجلس المشار اليه لانه ربما ان الحكومة لاجل تزييد وارداتها او سد بهض نفقاتها التي تراها مستعجلة نزيد بهض الرسوم وبذلك تكوذقد ارهقت عائق المكلف الاردني بسبب اعطاء مثل هذه الصلاحيات ولذلك اصر والح على حذف هذه المادة من هذا القانون .

عمر حكمت بك – لماكانت هذه المادة التي نحن بصد دها نشمل بمناها امكان تزييد الرسوم ايضاً من قبل من اعطيت الصلاحية له بمقتضاها ولما كانت احكام القانون الاساسي تمنع فرض ضريبة جديدة الا يقانون ورجوعاً الى المراسم المعينة في القانون الذكور فأني أو ميد الزمبل عادل بك في رأبه بشأن حذة المادة .

حسين باشا الطراونه – ان القانون الاساسي حدد الصلاحيات ومن جملة ماحدده عدم طرح اية ضريبة الا بقانون فاعطاء الصلاحية لمدير الجمارك بتغيير الرسوم المعينة في هذا القانون هو أمر مخالف لروح احكام القانون الاساسي فاقترح رفض هذه المادة المذكورة

شكري بك - انا مازلت على رأ بي السابق من حيث ان النص الوارد في المقانون الاساسي يتناول وضع ضرائب جديدة ولا يمكن ان يكون هذا النص كذلك ار يد ان الفت النظر الى ان البحث تناول حماية محصولات قد يظهر للنظرة البسيطة انه بعيد عن هذا الموضوع والحقيقة ان حصر البيع له معنى اقتصاديا وله علاقة كبيرة بجاية المحصولات لذلك اكنفي واعتبر ان البحث قد نضج واقترح وضع هذه المادة بالرأي .

و كيل الرئيس – اضع المادة بالرأى ·

فرفضها المحلسر

وكيل الرئيس — رفضت · فلتقرأ المادة العاشرة وثعتبر بعد الآن المادة التاسعة · المادة التاسعة :

(ليس في هذا القانوز ما يطبق على بيع الكحول الصافية من قبل الصيادلة المرخصين أو على. بيع الكحول المسمومة في اي دكان «كانتين» يخص القوة العسكرية)

عادل بك – ما هي الحسكمة من استثناء بائعي الكحول في مجلات القوى المسكرية إهل خالت نتيجة امور خاصة تتعلق بالاحوال العسكرية ام انه يقصد بذلك تمييز التجار الذبن بشتغلون في المبيع والشراء لدى القوى العسكرية عن غيرهم من الباعة ?

شكري بك – هذه المادة تتناول الصيادلة والمحال المختصة لبيع الماكولات في المسكرات

على ان اجبب فيما يتعلق في هذه المحال: انهذه الدكاكين اما ان تخص شخصاً معاقداً رأساً للحكومة قد انفق واباها على شروط معينة وفي هذه الاحوال فان جميع مايستورده يكون ضمن هذه الشروط وتحت مراقبة الحكومة و بيعه على ان يكون للجنود والضباط لذلك كانت المحاذير التي تنشأ عن بيع السكحول لدى التجار الخصوصين مفقودة بالنسبة لهذه المحال السي يمكن ان يقال عنها بانها شبيهة بالمحال الرسمية ولذلك روعي ان لا يطبق عليها هذا السقانون .

عوده بك — فهم الآن من ايضاحات مدير الخزينة خلاقاً لما نفهمه من المادة التاسعة حيث تقول « في اي كانتين يخص القوة العسكرية » واما المفهوم من ايضاحات مدير الخزينة فانها تشمل المقاولين مع الحكومة ايضاً ولذا اذكر انه سبق للمجلس التنفيذي ان اتخذ عدة مقررات بعدم استثناء مقاولين الحكومة او الجيش من اي رسوم كانت والاستثناء محصور في الحكومة وما يرد اليها وللجيش والسلطات العسكرية ولذلك ارى ان يصرح في هذه المادة بان الاستثناء لا يستفيد منه الا الحكومة وفروعها و

ولا الحالف على ماورد في الفقرة الاولى من هذه المادة باستثناء الصيادلة حيت المهم على كل حال مجاز بن ومرخص لهم ودافعون رسوماً خاصة ·

شكري بك - بظهر اني لم اوضح مقصدي تمامًا مع اني فيما يتعلق في فهم هذه المادة على انفاق ثام مع الاستاذ عوده بك انا لااقول ان لايطبق هذا الـقانون على المحال التي لاتخص القوى العسكرية ولـكني اردت ان اقول ان الاشخاص الذين يستخدموا في هذه المحال ربما كانوا من غير الموظفين العسكريين او الملكين هذا مااردت ان اشيراليه في كلامي السابق والا فان المقصد افهمه على ان الدكاكين هي التي تخص القوى العسكرية .

عادل بك - جاء في الاسباب الموجبة لهذا القانون « وبما ان ذلك يتطلب وضع قانون خاص بنع الاتجار بالكحول و بيعها الا من قبل تاجر يرخصله» نريدان نتناقش من وجهة هذه النظرية واعتقد ان استثناء اصحاب الكائتينات من رسم الرخصة وعدم وضع المراقبة عليهم من اهم الاسباب الداعية للتهريب وتوسع نطاقه كا لا يخفى ذلك على حضرة الزميل عوده بك نفسه لان في بعض الداعية للتهريب وتوسع نطاقه كا لا يخفى ذلك على حضرة الزميل عوده بك نفسه لان في بعض الكائتينات الذين لم يكونوا تحت المراقبة ونرغب في استثنائهم من المراقبة تجري بغض الامور التي تستهل التهريب وتضيع الرسوم الجركية وجواباً على ماقاله وزير المالية : انه لا يوجد للقوة التي تستهل التهريب وتضيع الرسوم الجركية وجواباً على ماقاله وزير المالية : انه لا يوجد للقوة المسكرية متعهدين يقدمون المسكرية كانتين يدار بمرقة تلك القوة وانما يوجد لذي القوة العسكرية متعهدين يقدمون المسكرية كانتين يدار بمرقة تلك القوة وانما يوجد لذي القوة العسكرية متعهدين يقدمون

هذا القانون هو منع التهريب فيجب ان نرفع العبارة المختصة باستثناء الكانتينات واذكان الامر يتعلق بالرسوم فارى من الضرورة ابقاء استيفاء الرسم من اصحاب الكانتينات لانهم بتأجرون بمقياس اوسع من التجار الصغار الموجودين في محال اخرى لذلك اقترح دفع الفقرة الثانية التي المشرت اليها ووضع ذلك بالرأي .

شكري بك — يلوح لي ان الاستاذ عادل بك يفهم ان الكانتينات تدار من قبل اشخاص يجلبون البضائع و يبيعونها على حسابهم والحقيقة فلن الكانتينات تخص الجش نفسه ·

عادل بك - اذا كان هذا القصد فلا بأس

و كيل الرئيس – اضع المادة بالرأي على ماهي عليه ·

ر فضت

وكيل الرئيس – اضع افتراح عادل بك القاضي بأن نعدل المادة على هذه الصورة «ليس في هذا القانون مايطبق على بيع الكحول الصافية من قبل الصيادلة المرخصين اوعلى بيع الكحول المسافية من قبل الصيادلة المرخصين اوعلى بيع الكحول المسمومة في اي دكان «كانتين » يدار رأسًا من قبل القوى العسكرية »

قبلت

حوامي

المادة العاشرة :--« يجوز لمدير الجمارك ان يضع بموافقة رئيس الوزراء تعليمات لتنفيذ مقاصد هذا القانون

قبلت

او ان يغيرها او يلغيها »

المادة الحادية عشرة: -:

«كل من يخالف اي حكم من احكام هذا القانون او اية ثعليات تصدر بموجبه يعرض بعد الادانة لغرامة لاتزيد على عشرة جنيهات فلسطينية او بالحبس مدة لاتنجاوز شهراً واحداً او لكلتا العقوبتين »

قىلت

المادة الثانية عشرة: -

« يبطل العمل في شرق الاردن باي قانون تخالف احكامه احكام هذا الـقانون »

قبلت .

عن طريق الحاكم وكم سببت هذه الاحوال الى وقوعات جنائية وشجار مستمر بين اهل البلادولذلك. بطلبون سن قانون خاص يجعل حداً لهذه التجاوزات الغير محقة ·

ولدى المذاكراة تبين ان مايشكوه اهالي عجلون كثير الوقوع في جميع انحا بلاد الامارة ومع كون يوجد عدة مواد قانونية ومقررات عالية تحفظ للمشتري بصورة خارجية الحق بما تصرف به مدة مرور الزمن من اراض وعقارات الا ان كل تلك النصوص القانونية بحسب التجرية وجدت غير كافية لرفع هذه الشكاوي المستمرة وما ينتج عنها من شجارو عدوان وعلى هذا الحال ترى لجنتنا انه من الضروري من قانون خاص بحق البيوع الخارجية بتضمن:

ارلا - : كيفية تحقيق وضع اليد

ثانياً — : تكليف الحارج لاقامة الدعوى عند ما بقصد التعرض لمن كان متصرفاً في عقاره مدة الخمس سنه ات السابقة ·

ثالثًا – : اعتبار كافة البيوع الحارجية بحق العقارات التي تصرف فيها المشترى مدة عشر سنوات.

رابعاً — : قبول البينة الشخصية المقنعة على عقد البيع عند عدم وجود اسنادالبيع بشرطان يكون هنا لك قرينة تكون اساساً لاستماع البينة ·

ولذلك تقرر رفع هذه المضبطة الى ر ثاسة المحاس النشر يعى الموقرللتذكر بتكليف الحـكومة توضع صبغة القانون»

عوده بك – ان جميع البلاد تشكو من هذه الحالة التي نظلموا منها اهالي جبل عجلون وكانت هذه القضية عرضت على المجلس السابق و بعدالبحث والمذاكرة قررانه يوجدني القوانين والانظمة المعمول بها مايكفي لرفع الحيف والحقيقة اننا لم نجدمايو ممن سير العدالة فيهالمثل ازالة اسباب هذه الشكاوي حتى ان الحكام والمحامين اقتنعوا بذلك ·

فكثيراً مابيعت عقارات واراضي وعاد اصحابها وتوفقوا لاقتنائها اما بسبب جهالة المشتري بصورة خارجية او عجزه عن الاثيان بادلة واسناد مسجلة وكثيراً ماغرست اشجار واقيعت بنيه ذات كلفة وصرفت جهود توازي اضعاف اضعاف قيمة الارض حين اشترائها فذهبت تلك المصاربف والجهود ادراج الرياح بسبب الجهالة لعدم اقتدار المشتري لدفع الاجور للمحامين ولفقات المحاكم و ان وقته كان لا يساعده لتعقيب القضية وذلك الماصب يتمتع بشرات غيره اما النجاح فيه المحاكم الله هذه القضايا فهو مشكوك فيه لعدم اعتبار البيوع الخارجية ولذلك اقترح ان ينظر الح

بلدول : -- مل ل فــ

عن كل رخصة للاتجار في المكمول في عمان

في ممال اخرى

عادل بك – نحن الآنعلى ابواب السنة القادمة فهل ان هذا الرسم بو مخذ بكامله اذا اراد احد الـناس طلب رخصة لبيع الـكحول ان بجسب له مافات من السنة المالية الحاضرة?

شكري بك – اسمحوا لي ياحضرة الرئيس ان استعلم من دائرة الجمارك عن هذه الجهة بالهانف وكيل الرئيس – فلنعطل الجلسة عشر دقائق لاحل الاسنراحة

وعطلت الجلسة عشر دقائق

وكيل الرئيس – افتنج الجلسة · تفضل ياشكري بك ·

شكري بك - يظهر أن الاستاذ عادل بك كان محقاً في ملحوظته وقد استعلمت من دائرة المكوس عن الرخص التي تعطى من تاريخ انفاذ هذا القانون للمدة الباقية من السنة المالية الحاضرة وفي النتيجة رأيت أن اقترح أن يؤخذ ثلث الرسم عن المدة الباقية من السنة الحاضرة وذلك باضافة فقرة الى الجدول نقول فيها : «و يؤخذ ثلث هذا الرسم عن المدة الباقية من السنة المالية الحاضرة .

عادل بك – ازى ان توضع بصورة مادة ،وقــــــة .

و كيل الرئيس – في الجدول

و كيل الرئيس – اضع مجموع القانون مع الجدول والفقرة اللضافة البه كما أرتآ عي مدير لخزينة بالرأي،

فوافق المجلس على قبوله ·

وكيل الرئيس – عندنا بعض اوراق رجعت من اللجنة الادار ية فللقرأ واحدة فواحدة قرار اللجنة الادارية رقم ٤ وتار يخ ١١-١١-١٩٠٠

« ثلبت المضبطة المرفوعة من هيآت الاختيارية والوجوه من اهالي قضاء عجلون والمحالة الى المجتنا بتاريخ ١١-١١- ١٩٠ وخلاصتها الشكوى من التعديات التي تجري من قبل من عاموا اداضيهم وعقاراتهم من مدة ننوف مرور الزمن بيماً خارجياً وضبطهم اياها بانفسهم او ورثتهم بداعي أن تلك العقارات لاتزال مقيدة عليهم بينا والمشترين اقاموا عليها من الابنية والاشجار ما تبلغ قبيته عشرات اضعاف ما كانت عليه قيمة الارض حين البيع وليس من وسيلة الدفع هذا التعدى ما تبلغ قبيته عشرات اضعاف ما كانت عليه قيمة الارض حين البيع وليس من وسيلة الدفع هذا التعدى الا براجعة المحاكم واجور الحامين المعالمة المحاكم واجور الحامين المياهظة بينا والضائقة المالية آخذة بجناقهم وليس لديهم من الماديات ما يكتهم من الوصول الى حقهم النياهظة بينا والضائقة المالية آخذة بجناقهم وليس لديهم من الماديات ما يكتهم من الوصول الى حقهم

قرار اللجنة الادارية بعين الاعتبار

وكيل الرئيس – تبين بما تفضل به حضرة مقرر اللجنة الادارية ان قرار اللجنة هو عبارة عن اقتراح لوضع قانون حديد ولما كانت المادة (٢٤) من النظام الداخلي والمادتين (٢١ و٧) منه تقنضيان بطبع الاقتراح وتوزيعه على الاعضاء المحترمين قبل خسة ايام من اليوم المضروب للبحث في الموضوع ارى ان يطبع قرار اللجنة المحترمة ويوزع على حضرات الاعضاء المحتر مين ليتمكن كل منهم من درس الموضوع وابداء رأيه فيه

عوده بك – لابأس من ذلك ·

وكيل الرئيس – فلتقرأ بقية الاقتراحات ·

فقري اقتراح عضو المجلساات شريعي رفيفان باشا المجالي وقرار اللجنة الادارية بشأنه :

- الاقتراج –

انني باسم المنطقة اثنى على الحـكومة التي تفضلت وانعمتعلى اهاليهذه المنطقة الجنوبية بارسالها تبن ونخالة لاعاشة حيوانات الاهاين وهذا من دلائل العطف والحنان يستدل منه ان حكومتنا ساهرة على شعبها ومفكرة في احياء حالة الفقراءمن الاهلين وانهاضهم من هوة الفقر التي لايمكنهم النهوض منها الا بسعي الحكومة وصرف شيء من المال لتأمين موسمالفلاحة بهذه السنة القادمة و بعكس ذلك لاشمب للحكومة هناك وليس من زراعة للموسم الجديد لعدم وجودالبذار الذي تصاعدت اسعاره اضعافا مضاعفة و بعضه غير موجودواقول بكل صراحة ان الاهالي استأثرت النخاله بالكرك وضبطوها لانفسهم دون الحيوانات لانهم في حاجة اليهاكي يجعلوهـــا طعاماً لهم يسدون رمقهم من المجاعة التي انشبت اظفارها فيهمعامة لان حياة الانسان انمن حياة الحيوانومن جراء ذلك كاديقع قتالا بين الاهاين لولا مداركة قوة الدرك ومع هذا كل، تجدون الاهلين معذور بن لذا ارجو ان تلفت الحكومة نظرها الى هذا الشعب الفقير ونهضه من الهوة التي وقع فيها حق حتى لايكون عالة عليها في المستقبل ولكي تستفيد منه وهذا دأب الحـكومات التي تسعى لاحياء شعبها ولا تقصد اماتنــه لان من جاع سرق ومن سرق حبس ومن حبس مات وبما زاد الطبن بلة ان الجباية قائمة على قدم وساق بدون استثنباء و بدون رأفة ولا شفقة خلافا لاحكام قانون تحصيل الاموال الذي يخول الجابي الحجز على الاشياء التي يجوزها القانون بل و يباشرون الحجز على مفروشات الاهلين وآلة الزراعــة وذلك بالنظر لسوء الحالة الاقتصادية في هذه السنة الشئومة والسنين الغابرة التي توالت بمحلها عليهم فمن جراء ذلك اصبحوا الاهلين يفترشون الغبراء

و يلتحرن الساء فاستلفت انظار الحسكومة الى ارسال احد من تعتمد عليهم لاحيا الفقراء البائسين وان تفصيلا في هذه هي عن المنطقة الجنوبية لاني درست حالتها درساً وافيها وتجققت ان البقية الباقية من الفلاحين في الكرك في المابة ٤٠ والطفيلة في المابة ٥٠ واما منطقة معان والشو بك ووادي موسى فلم يبق منها فلاحاً اذا لابد ان تكون منطقة عجلون والبلقاء كذلك بهذه الحالة فارجو من زملائي الكرام ان يقوم كل واحد منهم بدوره و يوضح عن حالة منطقته «هذا ماعهد في عرضه لحسكومتنا عن حالة المنطقة عامة راجيا التوسل بايجاد طرق بنجاة كافة اهالي المنطقة بوقت سريع قبل فوات الوقت وقبل ان يقضى الفلاح على ادوات فلاحته عند انقطاع الرجاء والأمل ونشلهم من هذه الضائقة التي الحذت بجناق الاهلين فارجو ان تعملوا بقول الشارع الاعظم ونشلهم من هذه الضائقة التي اخذت بجناق الاهلين فارجو ان تعملوا بقول الشارع الاعظم القائل (كل راع مسئول عن رعيته) والله يوفقكم لما فيه الحير البلاد سادتي

عضو المحالس المتشريعي «رفيفان المحالي »

قرار اللجنة الادارية رقم ٢ وتار يخ ١١ – ١١ – ٩٠١

« تلي البيان المقدم من عضو المجلس التشريعي رفيفان باثا الو ورخ والمحال لهذه اللجنة التي البيان المقدم من عضو المجلس التشريعي رفيفان باثا الو ورخ والمحال لهذه اللجنة خاصة بتاريخ ٩٢١-١١٠ فوجد خلاصته الشكوى عما بقاسيه المزارعين في المنطقة الجنو ببسة خاصة و بقية المناطق عامة من الازمة والمالية و بطلب التوسل بتفريج هذه الازمة والامراع بامدادهم من بذار ومؤونة قبل فوات موسم الزراعة وتفوت المنفعة مع فواته .

ولدى المذاكرة تبين ان كل ما جاء في تقرير العضو المومـــا اليه واقع بمحله ومن الضروري الفات نظر المجلس التشريعي الموقر لتكليف الحكومة بتسريع اجراء التدابير اللازمة لرفع هـــذه الضائقة الشديدة بالطرق المعقولة ومدّيدالمعونة الى المزارعين قبل فوات الموسم

عوده بك – ارجو ان يقرأ تقر يرالنائب ناجي باشا العزام لان الموضوع وأحد.

وكيل الرئيس – فليقرئ مع قرار اللجنة الآدا: يةالمختص به "

الاقتراح: من المعلوم ان بلادنا زراعية والمزارع هو العالم الأكبر فيهااذ تتوقف عليه حالة المحكومة و باقي السكان مما والان قد اصبح المزارع عندنا بحالة يرثى لها ما هو متألم به من تراكم الديون وهبوط اسعار حاصلاته التي صارت لا تقوم بشئ من حاجياته الضرورية فاذا لم يجد من الديون وهبوط اسعار حاصلاته التي صارت لا تقوم بشئ من حاجياته الضرورية فاذا لم يجد من يساعده ويتلافى حالته والا هو هالك لامحالة و بالطبع فلا احد يستطيع ان ينقذه من مخالب الفقر والجوع سوى الحكومة اذا شائت واني الفت نظرها بان لا تظن ان يعض المقاطعات ذات ثروة والجوع سوى الحكومة اذا شائت واني الفت نظرها بان لا تظن الرباعية واعفت احدى الجهات والمعض في عجز واحتياج ولو انها تعتقد ذلك لما اجلت القروض الزراعية واعفت احدى الجهات والمعض في عجز واحتياج ولو انها تعتقد ذلك لما اجلت القروض الزراعية واعفت احدى الجهات

١ – : اعفاء عموم مزارعي المنطقة من بقايا الاموال الامير ية لغاية سنة ١٩٣٠ وايقاف

٣ - : تكليف الحكومة بامجاد مبلغ وافر تقرضه للمزار عين باسم المصرف الزراعي ليتمكنون بواسطته من القيام بشئونهم الزراعية في هذه السنة بشرطان يو خذته داعلى مختاروه بثة اختيارية كل قرية وعشيرة بان لايصرف هذا المبلغ الا في امور الزراعة .

٣ - ان يكون دفع هذا المبلغ بمدة لانقــل عن خس سنوات على ان تقبل هيئة ادارة المصرف الكفالة المتسلسة تسهيلا لسرعة اتمام المعاملات لان معاملة الرهن توجب التآخير فبكون قدفات وقت الرراعة التي عليها المعول.

حاجيات المزارعين نجب ان تستعمل شتى الوسائل لايجاده كون المزارع هو الامل في هـذه البلادفاذا كان الاصل حياً فالفروع تحبى بحيانه والاسيأتيبومالا بدخل الحزينة من الاموال ربعما كان يدخلها في السنين السابقة بسبب تقهقر حالة المزارعين وعجزهم ومتى كان ذلكفالحكومة وحدهاهيالمسئولة عن هذا التأخير ·

ه ــ : هذا مااود ان الفت انظار حضرات زملائي الكرام المعنوا انظارهم. يختاروا احسن طريقة مستعجله كما عرضت لتفريج ضائقة اكبرركن في بلادهم حتى اذا اعرنا ذلك اهمية كبرىنكون قد قمنا بشي من الامانة التيخولناهامن قبل شعبنا المسكين »

. قرار اللجنة الادارية رقم ٢:

« للى تقر ير الـنائب ناجي باشا العزام المرفوع لفخامة رئيس المجلس التشر يعي والمحال لحذه اللجنة بتار يخ ٩-١١-١٩ وخلاصته الشكوى باسم مزارعي المنطقة منالضائقةالمالية الآخذة

اولاً – : اعفاء عموم المزارعين من بقايا الاموال الامير ية لغاية سنة ١٣٠ وتوقيف تحصياها حتى غاية سنة ١٩٢٠

ثانيًا - : تكليف الحكومة لايجاد مبالغ كافية باسم المصرف الزراعي تقرض للمزارعين بعد اخذ التأمينات عليهم بعدم صرفها الا في سبيل الزراعة ·

ثاك - : ان تقبل الكفالة المتسلسلة وتكون مدة الاقراض لاتقل عن خمس سنوات

رابعاً – : يطلب التسريع بالايجاب قبل فوات الموسم

ولدى المذاكرة ثبين ان ماجاء في نقر ير النائب الموما البه واقع في محله ولا بحتاج الىبرهان. ولا يسع لجنتنا الاان تشترك مع صاحب التقرير وترفع قرارها الى آلمجلس الموقر لكي يتخذقراراً يتكليف الحكومة للا مسراع بآجراء التدابير اللازمة لرفع الضائقة المألية وامدادالمزارعين بما بكفي. لبذارهم ومعيشة عيالهم وتأجيل تحصيل الضرائب عنهم

و كيل الرئيس - تقرأ بقية القرارات:

قرار اللجنة الادارية رقم ٥ وتاريخ ١١-١١-١٩٣ الهنتص يشكاية شيرخ بني حسن ،

« تلي الاستدعاء المرفوع لفخامة رئيس المحلس التشريعي الموقر من قبل شبوخ عشائر بني حسن والمحال الى لجنتنا بتاريخ ٧-١١-٩٣١ وخلاصته الشكوى منالضائقةالماليةو يطلبونا تخاذ التدابير االازمة

الاقتراحات المعروضة عليها وتبدي رأيها الحكومة لـنالقوانين اللازمة والقيام بالتدابير المقترحة في هذا الشأن

قاسم بك الهنداوي – تفضل وزير المالية واجاب على سو آل عوده بك بشأ ن القرض المطلوب للهو ين حالة الزراع ، انه لم يبت في الامر فاني ارى ان انجع الوسائل هو اقتراح الزميل سعيد بك المفتي اي انتخاب لجنة مشكلة من الاعضاء المنتخبين للفكير في حالة المزراع في هذه البلاد الذي اصبح لا يقدر على احتياجات زراعته

ملطي باشا الأبراهيم – الامر مستعجل جـداً · اوافق على تشكيل لجنــة لتدرس أمور المزارعين والاعتناء باحوالهم حيث لا بوجد لديهم حبوب ·

وكيل الرئيس — إن النظام الداخلي يساعد على تشكيل لجنة على هذا النوع فلننتخب اعضاو مها ادبب بك — أذا كان الانتخاب سري او علني فافترح نشكيلها من المناطق ليستفاد منها عوده بك - من كل منطقة واحد ومن وزير العدلية ومدير الحزينة عادل بك — افترح ان بكون احد الاعضاء توفيق بك .

وكيل الرئيس – انا لايمكنني بصفتي رئيسًا للمجلس بالوكالة ·

ادبب بك – ومن البادية واحد ·

و كيل الرئيس– فليكونوا ستة او أكثر ·

فتقرر بالاجماع انتخاب السادة الآتية إسماو مهم كاعضاء الىاللجنة المذكورة : شكري بك، ادبب بك، عادل بك، حسين باشا الطراونه، ناجي باشا العزام، حديثه

شکري بك ، اديب بك ، عادل بك ، حسين باسا الطراول و به ، ب ، ب باشا الخريشه ، حمد باشا بن جازي ،

وكيل الرئيس – مواضيع الجلسة القادمة :

١ - اقتراح سعيد بك المفتي

٢ - « سلطي باشا الأ براهيم

٣ – قانون تدقيق وتحقيق الحسابات

٢- ملاحظات سمو الامير المعظم على القانون الموقت لهحكمة شرق الاردن وسوريا وجبل الدروز ولدى المذاكرة تبين انماجاء في هذا الاستدعاء هو عين ماجاء في تقريري الناجبين رفيفان باشا وناجي باشا ولذلك قررنا ربطه معها »

عوده بك – لااظن من حاجة لشرجماجا في التقارير وما أبانوه شيوخ بنى حسن لان كل واحدمنا بتحسس بما جا في محتوياتها والكل من الزملا بعضد قرار لجنتنا و يسترحم من الحكومة الني من أل جهداً من بذل العناية بأمر اسعاد الفلاح ان تسعى برفع الضائقة المالية عن المزارعين وكيل الرئيس – ثمال القرارات المذكورة بسرعة على الحكومة .

سعيد بك المفتي – ان كل المتقارير تدور حول موضوع واحد وهو الشكوى من الضيق المالي الحاضر وان الزملاء الذبن رفعوا نقاريرهم هذه الى مجلسكم الموقر تكلموا بلسانين: انواحد منهما بلسان المنطقة التي انتخب عنها مندو با والآخر بلسان عموم اهل البلاد على اختلاف الطبقات وهنا نريد اتخاذ تدابير كافلة لتوصلنا الى نتيجة بسرعة وان الطلب من الحكومة بدون ان نظهر لها الطريق الذي يجب السير عليه لا يفيد ولذلك اقترح ان ننتخب لجنة خاصة لتدرس هذا الموضوع الحيوي على ان تكون مختلطة من الاعضاء المنتخبين وغير المنتخبين كي يدرسوا الموضوع من كل نواحيه وايجاد الطرق العملية التي يجب التمشي عليها بنجاح ،

عوده بك –هل قضية المفاوضة مع البنك العثماني لاخذ قرض للمصرف الزراعي لاقراضه الى. المزارعين اقترنت بنتيجة ما · ام لا? ارجو الاجابة ياشكري بك ·

شكرى بك— المراسلة لاتزال جارية في هذا الموضوع ونجن ساعون للحصول على النتيجة -عوده بك— ولكن مع الاسف قد فات الموسم

عادل بك — ان امر الضائقة المستولية على كافة المبلاد امر معلوم ومن حكمة الحكومة ان تسعى لتلافى جميع مايشكي من امور بصدد هذه الضائقة وقد بينا في الجواب على خطاب الهرش العالميان المجلس يطلب الى الحكومة ان تفكر في ذرائع اخرى من شأنها ان تجعل عملية الاسعاف التي قامت بها عملية شاملة الكافة انحاء المنطقة وتامة بالوقت نفسه ومع علمنا بان الحكومة الموقرة قامت ولا تزال ساعية للقيام بكل ماثراه موافقاً للمصلحة في هذا الشأن وارى ان كافة التدابير التي تشخذ من قبل الحكومة ربما الاتكون كافية لرفع الضائقة وحيثان هذا الامر من اهم الامور التي ينظر فيها المجلس الموقر وتحتاج اليها المبلاد باشد الحاجة الذي على افتراح حضرة الزميل سعيب التي ينظر فيها المجلس الموقر وتحتاج اليها المبلاد باشد الحاجة الذي على افتراح حضرة الزميل سعيب بك المغني بخصوص تأليف لجنة خاصة لدرس هذا الموضوع من كافة وجوهه وابدا افتراحات كافلة بكذه الغاية و بالوقت نفسه فكون معقولة و ممكنة التطبيق و بعدماتشكل هذه اللحنة تنظر في